**مقالة للأستاذة منال شعيا منشورة في موقع النهار الالكتروني تتضمن مقابلة أجرتها الكاتبة معي حول انتاجية مجلس النواب**

**برّي يبارز العهد بانتاجية المجلس: 13 قانوناً و130 جلسة**

أدار رئيس مجلس النواب نبيه بري اللعبة جيداً، كما العادة، حين مدّد لمجلس النواب للمرة الثالثة. وقتذاك صرّح بأنّ المجلس سيكون اكثر من منتج خلال تلك الفترة.

أراد بري ان يستعيد المشهد السياسي للعام 1992، حين كان ملبداً بغيوم المقاطعة والانتخابات غير الممثِّلة لتلاوين القوى السياسية، فارتأى ان يظهر بمظهر رئيس المجلس الذي يشرّع ويحاسب ويراقب، فكانت الولاية الاكثر انتاجاً.

* [منال شعيا](https://www.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7-)

* المصدر: "النهار"

* 24 تشرين الأول 2017

اليوم، يكاد بري ينحو باتجاه المسار نفسه. مدّد للمجلس للمرة الثالثة في حزيران الفائت، وشرّع ابواب البرلمان ضمن كل العقود العادية والاستثنائية على السواء.

من حزيران الى اليوم، اربعة اشهر وجلسات كثيرة انتجت 13 قانونا رسميا و130 جلسة عمل للجان وفق "مرصد النهار".

هي جلسات تشريع وجلسة واحدة للاسئلة والاجوبة، تلتها جلسات تشريع اخرى قبل ان يعقد المجلس منتصف آب الماضي جلسة مناقشة عامة للحكومة، لتُستتبع بعدها بجلسات تشريعية جديدة.

بين تشريع قانون الانتخاب، وتمرير قطوع سلسلة الرتب والرواتب مع ضرائب، ثم طعن ثم تشريع [ضرائب](https://www.annahar.com/keyword/%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8) مرة اخرى، وبين اقرار موازنة عامة مفقودة منذ العام 2005، يتبين ان منسوب العمل مرتفع. "رضخ" بري لسيف التصويت بالمناداة، ورضي بمناقشات ومداخلات تطول ولا تنتهي، وأتقن استخدام مطرقته ليسجل للعهد انتاجية غير مسبوقة للمجلس.

والسؤال: هل هذه المسألة شكل خادع، أم أنها تخفي مضموناً منتجاً؟

**130 جلسة**

يجيب الاستاذ في القانون الدستوري عصام اسماعيل "النهار": "بعد صدور قانون الانتخاب وإقرار تمديد ولاية مجلس النواب حتى 21 أيار 2018، بدا كأن مجلس النواب قد ارتدى حلّة جديدة، وتحوّل ورشة عمل منتجة جدّية وفاعلة".

ويضيف: "عقدت اللجان النيابية خلال اربعة أشهر نحو 130 جلسة، تخللتها ندوتان وسبع ورش عمل مع جهات دولية، وأقرّ المجلس معظم القوانين التي كانت مثار جدل امام الرأي العام، وأبرزها الأحكام الضريبية للأنشطة البترولية، الشركة بين القطاعين العام والخاص، سلسلة رواتب موظفي القطاع العام، قوانين ضريبية تهدف الى تمويل السلسلة، كما أنشئت محافظة جديدة هي محافظة كسروان".

اما عدد القوانين المنشورة في الجريدة الرسمية، فبلغت خلال هذه الفترة 13 قانوناً.

على الصعيد المالي، يتوقف اسماعيل عند "إقرار قانون موازنة عام 2017 بمعزل عمّا أثير حولها من نقاش دستوري، كما تسنّى للمجلس ممارسة صلاحيته الرقابية عبر جلسة المناقشة العامة لسياسات الحكومة التي عقدت في 22 آب الفائت".

اللافت انه خلال رصد الجريدة الرسمية، وجد اسماعيل أن " [مجلس\_الوزراء](https://www.annahar.com/keyword/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1)هو أيضاً في ورشة تنظيمية مماثلة، وهذه صورة إيجابية، ولو كانت في الشكل، لأبرز السلطات الاساسية في البلد"، ويبقى ان تكون تلك الصورة جادة "في سبيل استكمال إقرار قوانين ذات أهمية تدرسها اللجان حاليا وأبرزها إقرار قوانين لديوان المحاسبة والتفتيش المركزي والبطاقة الصحية".

**ضمان الشيخوخة؟**

اما سياسيا، فالقراءة اكثر تفاؤلية. بالطبع يقف عضو كتلة "التنمية والتحرير" النائب ميشال موسى الى جانب "تلك الصورة المضيئة". يقول لـ"النهار": "بعد التعثر الذي طاول مجلس النواب نتيجة الفراغ الرئاسي اولا، ومن ثم التأخير في تأليف الحكومة، عادت الامور السياسية الى الانتظام، واستطاع المجلس الانطلاق في العهد الرئاسي الجديد واقرار كمية من القوانين النوعية نتيجة عمل دؤوب".

لا يحبذ موسى اعتبار تلك الصورة خادعة، او مجرد تشاطر، لكون اللجان النيابية تعمل والهيئة العامة نشطت خلال الفترة الماضية على نحو ملحوظ، ويلفت الى ان "قانون الانتخاب كان من ابرز تلك النقاط، فمن الجيد التوصل الى قانون يحظى باجماع او بشبه اجماع، على رغم بعض الملاحظات، تماما كما من الاهمية اقرار موازنة، حتى لو كانت لسنة مضت، فهذا "الشكل" جيد لأنه يفتح الباب امام تجربة انضج وانجح، نأمل في ان تكون عبر موازنة 2018، بعد الاخذ في الاعتبار كل الملاحظات الاقتصادية والرؤى المستقبلية".

مستقبلياً ايضاً، سيكمل المجلس هذه الورشة، وفق موسى، وربما ابرز القوانين التي ستطبع الفترة المقبلة، هي التي تتصل بالنفط، فبعد اقرار مشروع قانون الاحكام الضريبية المتعلقة بالنفط، ستناقش الهيئة العامة اقتراحات قوانين ذات صلة بالموضوع نفسه، وابرزها تشكيل الشركة الوطنية للنفط، من دون ان ننسى بعض الاقتراحات التي تلامس الطابع الاجتماعي، وفي مقدمها ضمان الشيخوخة، الذي سبق لرئيس لجنة الصحة النائب عاطف مجدلاني ان وعد بان يكون الاقتراح جاهزا امام الهيئة العامة اواخر تشرين الثاني المقبل.

هي صورة يحرص رئيس المجلس على اعطائها للبرلمان في عهد رئاسي جديد، وعشية ذكراه الاولى. ففي ولاية ممدد لها، وللمرة الثالثة على التوالي، يظهر المجلس بحلة ايجابية. والرئيس بري الذي اكمل ربع قرن من ولايته رئيساً، لا يزال يدرك جيدا كيف يملأ الفراغ، ولو بالقشور، او بالعناوين الكبيرة... ولو لا يزال "يوبّخ" النواب على عدم انتظامهم في النشاط والعمل والحضور... كأن ما يحق لبري لا يحق لغيره!